

Distr.: General  
24 June 2013  
Arabic  
Original: English

## مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



### مجلس التجارة والتنمية

الفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية

الدورة الخامسة والستون

جنيف، ٢-٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت

### استعراض أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد وتمويل هذه الأنشطة

#### تقرير مقدم من الأمين العام للأونكتاد

موجز

ظلت النفقات الإجمالية لأنشطة التعاون التقني للأونكتاد ثابتة عند مستوى ٣٦,٣ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ٢٠١٢، مما يشير إلى أن الركن الثالث للأونكتاد لا يزال يحتفظ بدوره الرئيسي. وبلغت المساهمات في الصناديق الاستثمارية ٣٢,٨ مليون دولار، أي بانخفاض عن عام ٢٠١١ يرجع أساساً إلى تقليل التمويل القطري لبرنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي. واحتفظ النظام الآلي للبيانات الجمركية بمركزه كأكثر أنشطة التعاون التقني للأونكتاد، يليه برنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي. ويشكل هذان البرنامجان ٥٧ في المائة من مجموع نفقات التعاون التقني للأونكتاد وما يصل إلى ٦٠ في المائة من مجموع المساهمات في عام ٢٠١٢. ونتيجة لذلك، كان للتقلبات في النفقات والمساهمات للبرنامجين أثر كبير على مجمل الإحصاءات المتعلقة بالتعاون التقني السنوي. وتواصلت الزيادة في مساهمات البلدان النامية، حيث شكلت ٤٢,٧ في المائة من مجموع المساهمات التي بلغت قيمتها ١٤,٥ مليون دولار، ولكن تلك المساهمات كانت مكرسة إلى حد كبير لتمويل مشاريع النظام الآلي للبيانات الجمركية وبرنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي في نفس البلدان النامية المقدمة للمساهمات. وانخفضت المساهمات

من البلدان المتقدمة النمو، حيث بلغت ٩,٧ ملايين دولار، بانخفاض نسبته ٣٥ في المائة مقارنة بعام ٢٠١١، وشكلت ٣٠ في المائة من مجموع المساهمات. وللمرة الأولى، كان للمشاريع القطرية النصيب الأكبر في نفقات المشاريع، بما يعادل ٤٨ في المائة، تليها المشاريع الإقليمية والإقليمية التي شكلت ٣٩ في المائة و١٣ في المائة على التوالي. أما نصيب أقل البلدان نمواً من مجموع النفقات، الذي بلغ ٤٢ في المائة، فقد استمر في الزيادة متابعاً لاتجاه استمر لعقد كامل. وتواصلت الإجراءات الرامية إلى تحسين أثر وكفاءة المساعدة المقدمة من الأونكتاد. فتم تعزيز منهجيات الإدارة القائمة على النتائج في عام ٢٠١٢، وعُرضت على الدول الأعضاء استراتيجية لجمع الأموال. وتواصلت زيادة مشاركة الأونكتاد في دعم الاتساق عبر منظومة الأمم المتحدة. ويعد التنسيق فيما بين الوكالات شرطاً للاستفادة من عدد من آليات التمويل (مثل الصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين وصناديق مبادرة وحدة العمل في الأمم المتحدة) على الصعيدين الوطني والإقليمي. ويعمل الأونكتاد على توسيع نطاق تنسيقه مع الوكالات الأخرى، ولا سيما من خلال المجموعة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة والمعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية، وهي أكثر الآليات فعالية في هذا الصدد. وتنشط تلك المجموعة من خلال مبادرات مشتركة في أكثر من ٣٠ بلداً، لا سيما التي تعتمد طوعاً نهج "توحيد الأداء" عند صياغة نسخة جديدة من إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

## مقدمة

- ١- أُعد هذا التقرير لكي يسهّل على مجلس التجارة والتنمية استعراضه السنوي لسياسات أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد.
- ٢- وسيقدّم هذا التقرير أيضاً إلى الفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية لأغراض استعراضها لأنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد، وفقاً للأحكام المنصوص عليها في الفقرة ٢٢٠ من اتفاق أكرافيا ومقررات مجلس التجارة والتنمية ٤٩٥ (د-٥٥) المؤرخ في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، و٤٩٨ (د-٥٦) المؤرخ في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، و٥٠٤ (د-٥٧) المؤرخ في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، و٥١٠ (د-٥٨) المؤرخ في أيلول/سبتمبر ٢٠١١، و٥٥٠ (د-٥٩) المؤرخ في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. ويوصي مجلس التجارة والتنمية في هذه المقررات بإيجاد تفاعل أكثر تنظيماً بين أمانة الأونكتاد والمستفيدين والمأنحين المحتملين في إطار الفرقة العاملة التي تشكل الآلية الرئيسية للتشاور فيما بين الدول الأعضاء بشأن جميع قضايا التعاون التقني. وتؤدي الفرقة العاملة المهام المحددة في اختصاصاتها المتفق عليها. وتذكر هذه الاختصاصات أن الفرقة "ستستعرض المساعدة التقنية المقدمة من الأونكتاد بغية تحقيق جملة أمور منها تحسين فعاليتها وزيادة الشفافية وتقاسم الخبرات الناجحة وتشجيع الاتصال بالمتلقين المحتملين".
- ٣- وكما شهدت السنوات السابقة منذ عام ٢٠٠٧، استمر اتباع نهج المسار المزدوج في نطاق وتركيز أنشطة التعاون التقني للأونكتاد خلال عام ٢٠١٢، وذلك عن طريق تقديم الخدمات التالية:
- (أ) خدمات المساعدة التقنية إلى البلدان والمناطق المستفيدة عن طريق الصناديق الاستثنائية الممولة للمشاريع الإقليمية والإقليمية والقطرية والتي تساهم فيها جهات مانحة؛
- (ب) خدمات الدعم على الصعيد القطري في إطار إصلاح الأمم المتحدة ونهج "توحيد الأداء".
- ٤- وفي إطار مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، واصل الأونكتاد الدعوة إلى ضرورة القيام على نحو فعال بإدراج الوكالات غير المقيمة في خطط الأمم المتحدة للمساعدة على الصعيد القطري، وكذلك زيادة التأكيد على المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة في مجال التجارة والمجالات ذات الصلة.

## أولاً- مصادر تمويل التعاون التقني الذي يضطلع به الأونكتاد

- ٥- تُموّل أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد من المصادر الرئيسية الثلاثة التالية:

- (أ) التمويل الثنائي، بما في ذلك من فرادى الحكومات، ومنظومة الأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى، والمفوضية الأوروبية، والجهات المانحة من القطاعين الخاص والعام؛
- (ب) برنامج الأمم المتحدة العادي للتعاون التقني؛
- (ج) صناديق مبادرة وحدة العمل في الأمم المتحدة وغيرها من الصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين.

## ألف - التمويل الثنائي

٦- لا تزال التبرعات غير قابلة للتنبؤ بوجه عام، وهي تخصص لأنشطة بعينها وتتفاوت بشدة من عام لآخر (انظر الجدول ١ والرسم البياني ١). وفي عام ٢٠١٢، بلغ إجمالي التبرعات المقدمة من فرادى الحكومات والجهات المانحة المتعددة الأطراف والمنظمات غير الحكومية وقطاع مؤسسات الأعمال ومؤسسات النفع العام ٣٢,٨ مليون دولار، بانخفاض نسبته ٢٦ في المائة عن السنة الماضية، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى انخفاض التمويل القطري لبرنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي والقيود المالية الشديدة التي تؤثر على الجهات المانحة الرئيسية. واحتفظ النظام الآلي للبيانات الجمركية بمركزه كأكبر أنشطة المساعدة التقنية للأونكتاد ويليه برنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي. ويشكل هذان البرنامجان ٥٧ في المائة من مجموع نفقات التعاون التقني للأونكتاد. ونتيجة لذلك، كان للتقلبات في النفقات والمساهمات للبرنامجين أثر كبير على مجمل الإحصاءات المتعلقة بالتعاون التقني السنوي.

الجدول ١

### المساهمات في الصناديق الاستثمارية للأونكتاد، ٢٠٠٩-٢٠١٢ (بآلاف الدولارات)

٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	
٩ ٧٥٠	١٤ ٤٤٧	١٣ ٨٨٣	١٣ ٦٥٨	البلدان المتقدمة النمو <sup>(أ)</sup>
١٤ ٠١٧	١٥ ١٦٣	٩ ٤٥٣	٩ ٩٦٧	البلدان النامية والتي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية <sup>(ب)</sup>
٣ ١٠٥	٦ ٥٩١	٣ ٦٢٨	٢ ٥٩٦	المفوضية الأوروبية
٥ ٢٧٧	٦ ٥٧٣	٣ ١٥٠	٢ ٨٥٦	منظومة الأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى <sup>(ج)</sup>
٦٦٠	١ ٦٠٤	٦٢٤	٧٨١	القطاع العام والخاص
٣٢ ٨٠٨	٤٤ ٣٧٧	٣٠ ٧٣٩	٢٩ ٨٥٨	المجموع

ملاحظة: المساهمات في الصناديق الاستثمارية للأونكتاد للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠ لا تشمل مساهمات الأطراف الثالثة لتقاسم التكاليف عن طريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

(أ) لا تشمل المساهمات المخصصة لبرنامج الأمم المتحدة للخبراء المعاونين.

(ب) يتم الاحتفاظ بجزء كبير من أجل الأنشطة المقامة في نفس البلدان المقدمة للمساهمات، ويكون التمويل من عوائد القروض أو المنح المقدمة من المؤسسات المالية الدولية.

(ج) للاطلاع على التفاصيل، انظر الجدول ١٠ في المرفق الإحصائي

(TD/B/WP/253/Add.2).

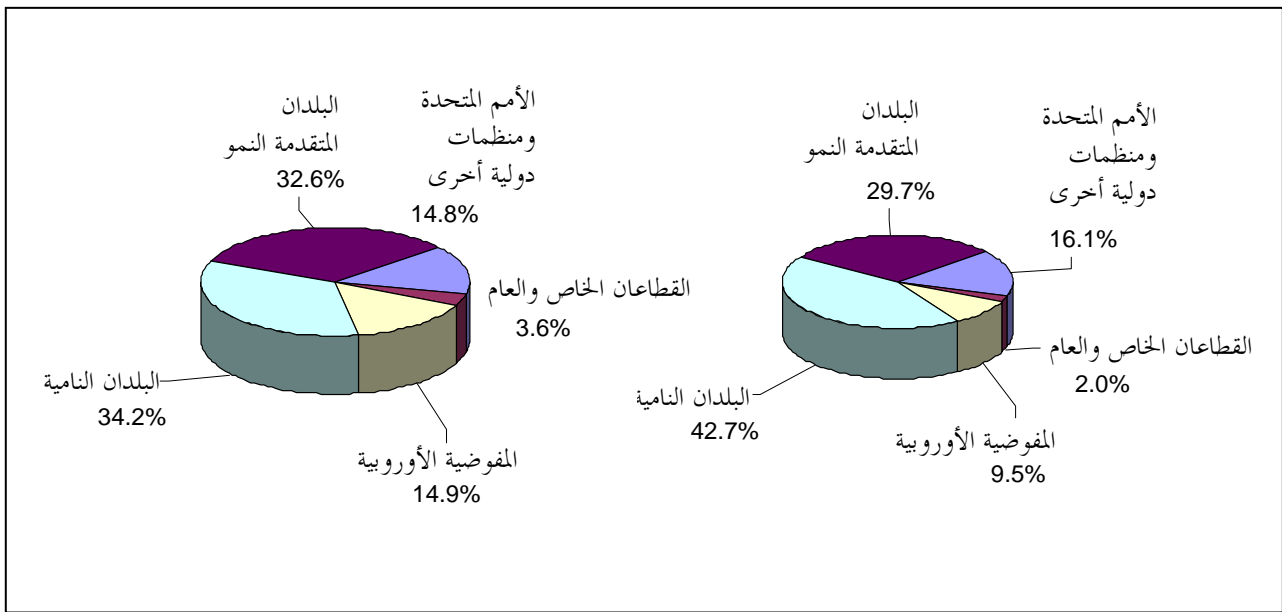
٧- وبلغت مساهمات البلدان المتقدمة النمو في عام ٢٠١٢ ما قيمته ٩,٧ ملايين دولار، بانخفاض نسبته ٣٥ في المائة عن عام ٢٠١١. وانخفض نصيبها من مجموع المساهمات من ٣٢ في المائة عام ٢٠١١ إلى حوالي ٣٠ في المائة في عام ٢٠١٢. وفي عام ٢٠١٢، قلل عدد من المانحين التقليديين مساهماتهم، بل وأوقفوها في بعض الحالات، وذلك مقارنة بعام ٢٠١١. ويرجع ذلك في معظم الأحيان إلى الانخفاض العام لما يقدمونه من مساعدة إنمائية رسمية. والبلدان العشرة المتقدمة النمو التي قدمت أكبر المساهمات للصناديق الاستثمارية للأونكتاد في فترة السنوات الأربع من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١٢، مرتبة حسب المساهمات التراكمية، هي: النرويج، سويسرا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، السويد، فنلندا، ألمانيا، لكسمبرغ، هولندا، كندا، إسبانيا (انظر الجدول ١٠ في الوثيقة TD/B/WP/253/Add.2). وقد وجه المانحون مساهماتهم أساساً إلى المشاريع الإقليمية دعماً لمشاريع إدارة الديون (برنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي)، والمشاريع الإقليمية الوطنية للنظام الآلي للبيانات الجمركية، وبناء القدرات في مجال الاستثمار، والاتجاهات والقضايا المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر، ونظام اللوائح التنظيمية الإلكترونية، وسياسات المنافسة، ودعم مفاوضات التجارة والدبلوماسية التجارية، ودعم الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، والمعهد الافتراضي، وسياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية.

٨- وفي عام ٢٠١٢، ساهمت البلدان النامية بالنصيب الأكبر (٤٢,٧ في المائة من مجموع المساهمات) للصناديق الاستثمارية للأونكتاد بمبلغ قدره ١٤,٥ مليون دولار. وتخصص كل المساهمات التي تقدمها البلدان النامية تقريباً لأنشطة في ذات البلدان، وتمول من القروض أو المنح المقدمة من المؤسسات المالية الدولية، وتوجه بالدرجة الأولى إلى تنفيذ برنامجي النظام الآلي للبيانات الجمركية ونظام إدارة الديون والتحليل المالي. وشكل هذان البرنامجان مجتمعان حوالي ٦٠ في المائة من مجموع مساهمات الأونكتاد للتعاون التقني في عام ٢٠١٢. ونتيجة لذلك، كان للتقلبات في مجموع المساهمات للبرنامجين أثر كبير على مجمل إحصاءات التعاون

التقني السنوي. وبوجه عام، فإن متوسط حجم المساهمات لمشاريع برنامجي النظام الآلي للبيانات الجمركية ونظام إدارة الديون والتحليل المالي يفوق نظيره للمشاريع الأخرى التي ينفذها الأونكتاد. ومن الأمثلة الجيدة على ذلك المساهمة البالغ قدرها ٣,٦ ملايين دولار لمشروع ذاتي التمويل لبرنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي في الفلبين عام ٢٠١١، التي ساهمت في الزيادة الاستثنائية للمساهمات المقدمة من البلدان النامية من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١١.

الرسم البياني ١

منشأ المساهمات المقدمة إلى الصناديق الاستثمارية، ٢٠١١-٢٠١٢  
(النسب المئوية من مجموع المساهمات)



٩- ومن بين الجهات المانحة المتعددة الأطراف، لا تزال المفوضية الأوروبية هي أكبر مساهم منفرد للأنشطة التنفيذية للأونكتاد. ففي عام ٢٠١٢، ساهمت المفوضية بمبلغ قدره ٣,١ ملايين دولار، بما يشكل ٩,٥ في المائة من مجموع المساهمات للصناديق الاستثمارية. ويشكل هذا الرقم انخفاضاً بحوالي ٥٠ في المائة مقارنة بعام ٢٠١١ وعودة إلى مستويات عام ٢٠١٠. وساهمت المفوضية الأوروبية في عام ٢٠١٢ في مشروع أقاليمي لإدارة الديون، ومشروع أقاليمي لدعم مفاوضات تيسير التجارة في منظمة التجارة العالمية، ومشروع وطني للنظام الآلي للبيانات الجمركية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

١٠- وبلغت المساهمات المتبقية في عام ٢٠١٢ والمقدمة من منظومة الأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى ٥,٢ ملايين دولار، بما يشكل ١٦,١ في المائة من مجموع المساهمات. ويشمل ذلك مساهمة من منظمة الصحة العالمية دعماً لمشروع يهدف إلى تحسين إمكانية الحصول على المنتجات الطبية في البلدان النامية. وفي عام ٢٠١٢، شهدت مساهمة القطاعين

العام والخاص البالغة ٠,٦ مليون دولار والتي تشكل ٢ في المائة من مجموع المساهمات انخفاضاً بنسبة ٦٠ في المائة مقارنة بعام ٢٠١١، حيث عادت أيضاً لمستويات عام ٢٠١٠.

## باء- برنامج الأمم المتحدة العادي للتعاون التقني وحساب التنمية

١١- في الميزانية البرنامجية للأمم المتحدة، تُدرج الموارد المخصصة لأنشطة التعاون التقني في إطار كل من برنامج الأمم المتحدة العادي للتعاون التقني وحساب التنمية، في البابين ٢٣ و٣٦ على التوالي.

١٢- والمساهمات المقدمة من برنامج الأمم المتحدة العادي للتعاون التقني وحساب التنمية لا توزع على أساس سنوي بل في إطار مخصصات كل سنتين ويتم تحليلها استناداً إلى النفقات السنوية. أما المساهمات المقدمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصناديق مبادرة وحدة العمل في الأمم المتحدة وغيرها من الصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين فتتأثر النفقات السنوية.

١٣- ومنذ أن أنشأت الجمعية العامة حساب التنمية - الباب ٣٦ - في عام ١٩٩٩، تزايدت أهميته في تمويل مشاريع تنمية القدرات الرامية إلى تحسين إمكانات البلدان النامية في المجالات ذات الأولوية بخطة الأمم المتحدة للتنمية. وتضطلع عشرة كيانات في الأمانة العامة للأمم المتحدة بتنفيذ المشاريع. وهذه الكيانات تشمل اللجان الإقليمية الخمس، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، والأونكتاد، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وموئل الأمم المتحدة، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

١٤- ويُضطلع بالمشاريع في إطار شرائح تدوم كل منها لفترة تتراوح بين ثلاث وأربع سنوات. وتُفذت في عام ٢٠١٢ مشاريع في إطار الشرائح: السادسة الإضافية والسابعة والسابعة الإضافية والثامنة. وتنعكس الأهمية التي توليها الدول الأعضاء لحساب التنمية في زيادة حجم حافطة التمويل الخاصة به - حيث وُزِعَ مبلغ قدره ٢٣,٦ مليون دولار في إطار الشريحة الثامنة الجديدة، وهو ما يمثل تقريباً ضعف المستوى الأولي للتمويل عند إنشاء الحساب منذ ١٢ سنة. وتبلغ حصة الأونكتاد حوالي ١٨ في المائة من مجموع الحافطة في إطار كل شريحة. وفي إطار الشريحة الثامنة، نجح الأونكتاد في الحصول على مبلغ قدره ٤,٢ ملايين دولار، خصص لثمانية مشاريع من المقرر تنفيذها في الفترة بين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٥ في مجالات مختلفة متصلة بخبرة الأونكتاد. وبالإضافة إلى ذلك، يجري بصورة منتظمة إعادة توزيع الأرصدة المتبقية من الشرائح السابقة كمخصصات إضافية. وتمكن الأونكتاد من الحصول على ٠,٩ مليون دولار في إطار الشريحة الثامنة الإضافية. وفي عام ٢٠١٢ أُطلقت الشريحة التاسعة بحافطة يبلغ مجموعها ٢٩,٢ مليون دولار. وقدم الأونكتاد عدداً من المقترحات في مجالات مختلفة تتعلق بخبرته، تمت الموافقة على ٨ منها بميزانية مجموعها ٤,٨ ملايين دولار. وسيجري تنفيذ تلك المشاريع في الفترة بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٦.

١٥- وتنظّم قرارات الجمعية العامة ذات الصلة جوانب إدارة حساب التنمية. وعملية استعراض المشاريع والموافقة عليها هي عملية ابتكارية بالنسبة إلى الميزانية العادية للأمم المتحدة. وقد صُممت هذه العملية لكي تتنافس مقترحات المشاريع فيما بينها في استيفاء المعايير والمواضيع التي تحددها الجمعية العامة وفي تحقيق الإنجازات المتوقعة.

١٦- وتُقدّم موارد مدرجة في إطار برنامج الأمم المتحدة العادي للتعاون التقني - الباب ٢٣- من أجل الخدمات الاستشارية والتدريب. وفي عام ٢٠١٢، ظلت النفقات المدرجة في الباب ٢٣ على مستواها مقارنة بعام ٢٠١٢. وكما كان الحال في الماضي، استُخدم مكون التدريب من البرنامج العادي للتعاون التقني أساساً لتمويل أنشطة التدريب المتصلة بالقضايا الاقتصادية الدولية الرئيسية تماشياً مع الفقرة ١٦٦ من خطة عمل الأونكتاد العاشر<sup>(١)</sup>.

١٧- وفي عام ٢٠١٢، بلغ مجموع نفقات الأونكتاد على التعاون التقني من الميزانية البرنامجية العادية ٢,٦ مليون دولار، وهو ما يمثل ٧,٣ في المائة من إجمالي النفقات. (انظر الجدول ٨ في الوثيقة TD/B/WP/253/Add.2).

## جيم- المساهمات المقدمة من الجهات الشريكة المحددة والصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء من أجل دعم البرامج المشتركة للمجموعة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية

١٨- في إطار تحقيق الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة، صُممت خصيصاً مساهمات الجهات الشريكة المحددة والصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء<sup>(٢)</sup> (لتفعيل نهج "توحيد الأداء" من خلال التنفيذ الفعال للعمليات المنسقة المشتركة بين الوكالات والمحددة في أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. ومنذ عام ٢٠٠٨، تمكن الأونكتاد من الحصول على عدد من مساهمات الجهات الشريكة المحددة والصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء بمبلغ إجماليه ٣,٣ ملايين دولار. وفي عام ٢٠١٢، تألفت مشاركة الأونكتاد في مساهمات الجهات الشريكة المحددة والصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء من مبلغ إجماليه ٠,٦ مليون دولار (انظر الجدول ٢ من هذا التقرير والجدول ٧ في الوثيقة TD/B/WP/253/Add.2)

(١) للاطلاع على وصف لتلك الأنشطة، انظر المجموعة الرابعة عشرة في الوثيقة TD/B/WP/253/Add.1.

(٢) مساهمات الجهات الشريكة المحددة هي مساهمات مباشرة تقدمها جهة مانحة أو أكثر إلى وكالة واحدة أو أكثر لدعم التنسيق بين الوكالات. وتُنشأ الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء من خلال وضع هيكل إدارة متعدد المستويات (أعدت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بنية عامة للصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء) يضم ممثلين لمنظومة الأمم المتحدة والحكومات الوطنية والمناخين. وتكمل مساهمات الجهات الشريكة المحددة والصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء عمليات الدعم المشتركة التي تقوم بها الأمم المتحدة.



لأغراض العمليات المشتركة المنفذة في ألبانيا وجمهورية تترانيا المتحدة وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ورواندا وفيت نام وموزامبيق.

الجدول ٢

المخصصات المرصودة للأونكتاد لدعم البرامج المشتركة لمجموعة الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية عن طريق مساهمات الجهات الشريكة المحددة والصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء، ٢٠٠٩-٢٠١٢ (بآلاف الدولارات)

٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	
٦٨	٤١٤	٢٠٠	٢٩٢	صندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية
٣٠	٥٧	١٢٠	٢٤٠	صندوق برنامج وحدة العمل في الأمم المتحدة المخصص لألبانيا
١٠٦	٥٧	١٢٠	٢٤٠	صندوق برنامج وحدة العمل في الأمم المتحدة المخصص لرواندا
-	٨١	١٣٠	٢١١	الصندوق الانتقالي للرأس الأخضر
١٨٢	١٤٢	-	-	صندوق برنامج وحدة العمل في الأمم المتحدة المخصص لجمهورية تترانيا المتحدة
٨٣	-	١٢٠	٦٠	صندوق برنامج وحدة العمل في الأمم المتحدة المخصص لموزامبيق
<b>٤٦٩</b>	<b>٦٩٤</b>	<b>٥٩٠</b>	<b>٨٠٣</b>	<b>المجموع</b>

المصدر: مكتب الصندوق الاستثماري المتعدد الشركاء (http://mptf.undp.org).

#### ١- مساهمات الجهات الشريكة المحددة

١٩- في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، يشارك الأونكتاد منذ عام ٢٠١١ في برنامج مشترك مدته ثلاث سنوات موضوع بالتعاون مع منظمة العمل الدولية ومركز التجارة الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، بتمويل من أمانة الدولة للشؤون الاقتصادية في سويسرا. وفي عام ٢٠١٢، تلقي الأونكتاد دفعة ثانية قدرها ١٥٠.٠٠٠ دولار. ويهدف المشروع، المنفذ في إطار الناتج ١ من إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥، إلى تطوير قطاع سياحة تنافسي مع التركيز بشكل خاص على الزراعة الطبيعية والصناعات اليدوية.

#### ٢- الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء

٢٠- تلقي الأونكتاد عام ٢٠١٢ فيما يخص ألبانيا، كبلد تجربي في مبادرة وحدة العمل في الأمم المتحدة، مخصصات قدرها ٣٠.٠٠٠ دولار من صندوق برنامج وحدة العمل في الأمم المتحدة المخصص لألبانيا، وذلك لأغراض الأنشطة المتعلقة بعمليات الجمارك والمنافسة وتعزيز الاستثمار، التي وضعت بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا التابعة للأمم المتحدة

ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) ومركز التجارة الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي اليونيدو.

٢١- وبدأ الأونكتاد فيما يخص موزامبيق، كبلد تجربي في مبادرة وحدة العمل في الأمم المتحدة، أنشطة جديدة في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥. وتلقى مخصصات قدرها ٨٢ ٨٠٠ دولار من صندوق برنامج وحدة العمل في الأمم المتحدة لعام ٢٠١٢ من أجل أنشطة داعمة لتنمية المشاريع، يجري تنفيذها بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة العمل الدولية واليونيدو والفاو ومركز التجارة الدولية.

٢٢- وفيما يتعلق برواندا، كبلد تجربي في مبادرة وحدة العمل في الأمم المتحدة، تلقى الأونكتاد من صندوق برنامج وحدة العمل في الأمم المتحدة لعام ٢٠١٢ مخصصات قدرها ١٠٥ ٩١٥ دولاراً. ووسع الأونكتاد نطاق أنشطته في برنامجين مشتركين جرى تنفيذهما في إطار المجموعة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية، وهما: (أ) مشروع مع اليونيدو يهدف إلى تعزيز القدرات المؤسسية لتحسين بيئة الأعمال التجارية؛ (ب) مشروع للتكامل الإقليمي في إطار شراكة مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والأونكتاد ومنظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيدو ومركز التجارة الدولية.

٢٣- وبالنسبة إلى جمهورية تنزانيا المتحدة، كبلد تجربي في مبادرة وحدة العمل في الأمم المتحدة، يشارك الأونكتاد في برنامج مشترك ينفذ مع المجموعة المشتركة بين الوكالات، وبمشاركة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة العمل الدولية والأونكتاد واليونيدو ومركز التجارة الدولية. وفي عام ٢٠١٢، تلقى الأونكتاد مخصصات قدرها ١٨٢ ٢٣١ دولاراً من صندوق برنامج وحدة العمل في الأمم المتحدة المخصص لجمهورية تنزانيا المتحدة لدعم الأنشطة المتعلقة بتعزيز التجارة والاستثمار مع الإشارة تحديداً إلى سلاسل القيمة المتكاملة وزيادة فرص الوصول إلى الأسواق الدولية.

٢٤- وفي فييت نام، يشارك الأونكتاد في البرنامج المشترك المعنون: "الإنتاج والتجارة المراعيان للبيئة من أجل زيادة الدخل وفرص العمل لفقراء الريف"، الذي تجريه المجموعة المشتركة بين الوكالات في إطار برنامج البلد التجربي لمبادرة وحدة العمل في الأمم المتحدة. ويضم البرنامج المشترك الأونكتاد والفاو ومنظمة العمل الدولية ومركز التجارة الدولية واليونيدو، ويتلقى الدعم من صندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي عام ٢٠١٢، تلقى الأونكتاد مخصصات قدرها ٦٧ ٩٤٥ دولاراً من الصندوق لأنشطة تنمية المشاريع.

## دال- التعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٢٥- يشهد التعاون والتنسيق بين الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تعزيزاً كبيراً منذ عام ٢٠٠٦. وتتركز هذه العلاقة حول بعدين مترابطين هما:

(أ) المجالات التي يتلاقى فيها عمل كل من البرنامج الإنمائي والأونكتاد والتي يمكن فيها تضافر الجهود من أجل تجنب الازدواج وإضافة القيمة من خلال جمع خبرات كل من الوكالتين: ويتم التعاون في إطار مذكرة التفاهم الموقعة بين المنظمين في آذار/مارس ٢٠٠٩ حيث حُددت عمليات ملموسة في خريطة الطريق للعمل المشترك للفترة ٢٠١٠-٢٠١٢. ووافق الطرفان على "خريطة طريق" لثلاث سنوات تحدد الأنشطة المشتركة (العمل البحثي، والتوعية، والمساعدة التقنية والتعاون على الصعيدين القطري والإقليمي).

(ب) التعاون في كل أنشطة مجموعة الأمم المتحدة المعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني: يتولى الأونكتاد تنسيق الأنشطة المشتركة للمجموعة المشتركة بين الوكالات، ولكن بما أن الأونكتاد ليس لديه مكاتب ميدانية، فإن دور مكتب البرنامج الإنمائي في جنيف المتمثل في تيسير الاتصالات مع مكاتبه الميدانية كان بالغ الأهمية لكفاءة الأونكتاد والمجموعة المشتركة بين الوكالات ككل.

## هاء- تمويل الخبراء المعاونين

٢٦- بالإضافة إلى مصادر التمويل المذكورة أعلاه، يدعم بعض المانحين برنامج الأونكتاد للخبراء المعاونين الذي يجري تنفيذه في إطار برنامج الأمم المتحدة للخبراء المعاونين. وفي عام ٢٠١٢، ساهمت ألمانيا وإيطاليا والنرويج وإسبانيا في تمويل أربع وظائف للخبراء المعاونين. ومولت إسبانيا وظيفة خبير للعمل في دائرة التعاون التقني في القضايا المتصلة ببرنامج وحدة العمل في الأمم المتحدة وعملية الإصلاح الجارية على نطاق منظومة الأمم المتحدة (انظر الجدول ٦ في الوثيقة TD/B/WP/253/Add.2).

٢٧- وتعرب الأمانة عن امتنانها للجهات المانحة التي تواصل تقديم الدعم بانتظام إلى برنامج الأونكتاد للخبراء المعاونين وتدعو الجهات المانحة الأخرى إلى النظر في تمويل هذا البرنامج الذي يتيح للمهنيين الشباب فرصة فريدة من نوعها للمشاركة في العمل التحليلي والتشغيلي الذي يضطلع به الأونكتاد.

## ثانياً- النفقات وتخصيص موارد التعاون التقني

٢٨- في عام ٢٠١٢، ظل إجمالي النفقات لأنشطة التعاون التقني للأونكتاد مستقرًا عند مستواه البالغ ٣٦,٣ مليون دولار، مما يشير إلى أن الركن الثالث للأونكتاد احتفظ بدوره الرئيسي. وكان مجموع النفقات في عام ٢٠٠٥ قد بلغ ٣٠ مليون دولار، وبلغ متوسطه منذ ذلك الحين حوالي ٣٦ مليون دولار سنوياً، ووصلت ذروته إلى ٣٩ مليون دولار في عام ٢٠١٠ (الجدول ٣).

## الجدول ٣

مجموع نفقات الأونكتاد على التعاون التقني ومصادر الأموال، ٢٠٠٩-٢٠١٢  
(بملايين الدولارات والنسب المئوية)

٢٠١٢		المبلغ	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	
النسبة المئوية التغير بالمقارنة بالسنة من المجموع السابقة (نسبة مئوية)	٢٠١٢					
(٧,٥)	٩١,٩	٣٣,٤	٣٦,٠	٣٦,٦	٣٦,١	الصناديق الاستثمارية
(٤٧,٨)	٠,٩	٠,٣	٠,٦	٠,٩	٠,٣	الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء وصناديق برنامج وحدة العمل في الأمم المتحدة
٩	٧,٣	٢,٦	٢,٤	١,٧	٢,٤	الميزانية العادية وحساب التنمية
	١٠٠,٠	٣٦,٣	٣٩,١	٣٩,٢	٣٨,٨	المجموع

## ألف- نوع المشاريع

٢٩- استمر تقديم مشاريع التعاون التقني للأونكتاد على أساس المشاريع والبرامج الإقليمية والإقليمية والقطرية (الرسم البياني ٢).

## ١- المشاريع الإقليمية

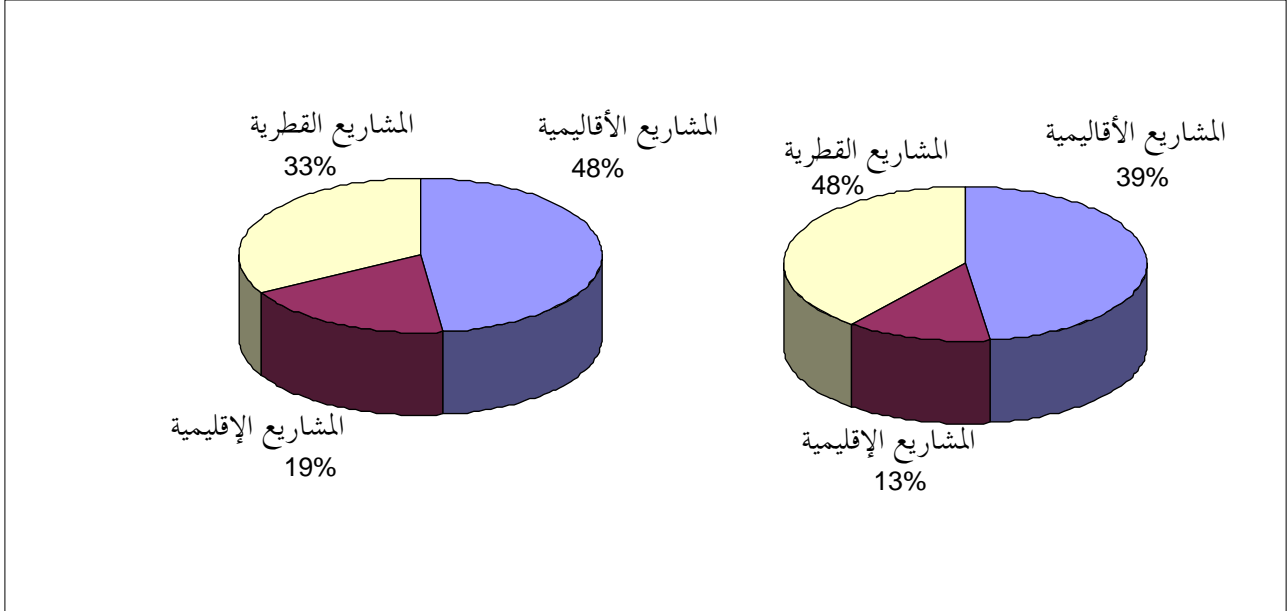
٣٠- المشاريع الإقليمية هي مشاريع مواضيعية تقدم أنشطة يمكن أن تستفيد منها جميع البلدان النامية. وفي عام ٢٠١٢، بلغت النفقات في إطار هذه المشاريع ١٤,٢ مليون دولار، وهو ما يمثل ٣٩ في المائة من مجموع النفقات. وانخفض مجموع عدد المشاريع الإقليمية التي ترُتبت عليها نفقات في عام ٢٠١٢ إلى ٥٩ مشروعاً، مقارنةً بـ ٨٣ مشروعاً في عام ٢٠١١ (مع استبعاد الخبراء المعاونين ومشاريع حساب التنمية).

## الرسم البياني ٢

نفقات التعاون التقني حسب نوع المشروع، ٢٠١١-٢٠١٢  
(كنسبة مئوية من مجموع نفقات المشاريع)

٢٠١١

٢٠١٢



## ٢- المشاريع الإقليمية

٣١- في عام ٢٠١٢، بلغ الإنفاق على المشاريع الإقليمية ٤,٨ ملايين دولار، أي بانخفاض قدره ٢,٥ مليون دولار تقريباً عن السنة السابقة، بما يمثل ١٣ في المائة من مجموع النفقات. وبلغ مجموع عدد المشاريع الإقليمية التي ترتبت عليها نفقات ١٧ مشروعاً في عام ٢٠١٢ مقارنة بـ ٢٣ مشروعاً في عام ٢٠١١. واشتملت المشاريع الإقليمية الكبيرة التي كانت قيد التنفيذ في عام ٢٠١٢ على ما يلي: مشروع دون إقليمي يتعلق بالنظام الآلي للبيانات الجمركية ومشروع يتعلق بالمنافسة ومشروع متعلق باللوائح التنظيمية الإلكترونية، وذلك في أفريقيا؛ مشروعان دون إقليميان يتعلقان بالنظام الآلي للبيانات الجمركية ومشروع دون إقليمي متعلق باللوائح التنظيمية الإلكترونية ومشروع متعلق بقانون وسياسة المنافسة، وذلك في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ مشروع يتعلق بالنظام الآلي للبيانات الجمركية ومشروع متعلق بالتكامل الإقليمي الموجه نحو التنمية في جنوب شرق آسيا، وذلك في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

### ٣- المشاريع القطرية

٣٢- أصبحت المشاريع القطرية ولأول مرة الشكل الرئيسي لإنجاز أعمال التعاون التقني للأونكتاد من حيث الحجم. ففي عام ٢٠١٢، بلغ مجموع نفقات المشاريع القطرية ١٧,٣ مليون دولار، بزيادة قدرها ٥ ملايين دولار مقارنة بعام ٢٠١١. وشكلت المشاريع القطرية نحو ٤٨ في المائة من مجموع الأعمال المنفذة في عام ٢٠١٢. وبلغ مجموع عدد المشاريع القطرية التي ترتبت عليها نفقات ٩٦ مشروعاً في عام ٢٠١٢، مقارنة بـ ١١٥ مشروعاً في عام ٢٠١١. ومعظم المشاريع القطرية ممولة إما ذاتياً أو من موارد تتاح للأونكتاد في إطار برامج المساعدة الثنائية لبعض الجهات المانحة. وجميع المشاريع التي تمولها الصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين وصناديق برنامج وحدة العمل في الأمم المتحدة هي مشاريع قطرية (انظر الفرع أولاً-جيم). وتتصل معظم نفقات المشاريع القطرية التي ينفذها الأونكتاد بمجمالي تحديث وإصلاح الجمارك (النظام الآلي للبيانات الجمركية) وإدارة الديون (برنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي).

٣٣- وزادت في عام ٢٠١٢ النفقات على المشاريع القطرية بجميع المناطق مقارنة بعام ٢٠١١، باستثناء أوروبا حيث ظلت على مستواها.

### باء- التوزيع المواضيعي

٣٤- تُصنف أعمال التعاون التقني للأونكتاد في ١٧ مجموعة مواضيعية (الجدول ٤). أما الصناديق الاستثمارية التي تدعم الأنشطة الشاملة لعدة قطاعات مثل التجارة والشؤون الجنسانية، أو التعاون فيما بين بلدان الجنوب، أو الأنشطة المرتبطة بمشركة الخبراء والمجتمع المدني في عمل الأونكتاد، فتصنف في إطار مجموعة إضافية هي المجموعة ١٨ التي تمثل نحو ٦ في المائة من مجموع النفقات السنوية.

٣٥- ويتسم تخصيص المساهمات لمختلف المجموعات المواضيعية بالتفاوت وعدم تلبيته الطلبات الواردة في إطار كل مجموعة مواضيعية. وكما أكدنا بالفعل، يتم الاضطلاع بحوالي ٦٠ في المائة من أنشطة التعاون التقني للأونكتاد في إطار مجموعتين مواضيعيتين هما المجموعتان ١١ و١٢. وما تبقى من المجموعات المواضيعية للأنشطة وعددها ١٥ مجموعة فهي أصغر كثيراً في الحكم وتتراوح نسبة تمثيل كل منها في مجموع الأعمال المنفذة من ٧ إلى ١ في المائة.

### جيم- التوزيع الجغرافي

٣٦- بلغ مجموع النفقات في أفريقيا (بما يشمل المشاريع القطرية والإقليمية) ٩,٤ ملايين دولار في عام ٢٠١٢، محافظة على مستواها مقارنة بالعام السابق. وقد زادت نفقات

المشاريع القطرية بينما انخفضت نفقات المشاريع الإقليمية. وفي عام ٢٠١٢، بلغ نصيب أفريقيا من مجموع الأعمال المنفذة للأونكتاد في مجال التعاون التقني ٢٥,٨ في المائة مقابل ٢٣,٥ في المائة في عام ٢٠١١.

٣٧- وبلغ مجموع النفقات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، بما يشمل المشاريع القطرية والإقليمية، حوالي ٧,٣ ملايين دولار في عام ٢٠١٢، بزيادة قدرها ٢ مليون دولار مقارنة بالعام السابق. وزادت نفقات المشاريع القطرية والإقليمية على السواء. وبلغ نصيب هذه المنطقة من مجموع الأعمال المنفذة للأونكتاد في مجال التعاون التقني ٢٠ في المائة في عام ٢٠١٢ مقابل ١٣,٥ في المائة في عام ٢٠١١.

الجدول ٤

نفقات التعاون التقني حسب المنطقة والمجموعة، ٢٠١٢-٢٠٠٩  
(بآلاف الدولارات)

٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	
النسبة المئوية	المبلغ	المبلغ	المبلغ	المبلغ
١٠٠,٠	٣٦ ٣١١	٣٩ ٠٧٣	٣٩ ١٩٨	٣٨ ٧٨٩
<b>المجموع</b>				
<i>حسب المنطقة</i>				
٢٥,٨	٩ ٣٦٣	٩ ١٨٨	٧ ٥٥١	٧ ٣٤٩
				أفريقيا
٢٠,٠	٧ ٢٦٨	٥ ٢٨٧	٦ ٨٩٥	٧ ٩٥٩
				آسيا والمحيط الهادئ
١٢,٩	٤ ٧٠١	٥ ٠٥٤	٥ ٨٥١	٥ ٢٥٠
				أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
٢,٢	٧٨٤	٧٩٩	٦٩٠	٧٢٨
				أوروبا
٣٩,١	١٤ ١٩٤	١٨ ٧٤٦	١٨ ٢١٢	١٧ ٥٠٤
				المستوى الأقليمي
<i>حسب المجموعة</i>				
٢,٣	٨٢٥	٦٦٦	٢ ٧٣٧	٣ ٣٥٧
				الأولى - بناء القدرات في مجال المفاوضات التجارية والدبلوماسية التجارية
٠,٤	١٥٤	٣٢٤	٣٨٧	٣٢٣
				الثانية - قدرات التحليل التجاري، ونظم المعلومات
٢,٦	٩٥٠	١ ٠٧١	٩٨٣	٩٠١
				الثالثة - البيئة التجارية وتنمية التجارة
٣,٢	١ ١٧٨	١ ٢٧٤	١ ٢٣١	٨٧٥
				الرابعة - سياسة المنافسة، وحماية المستهلك
٠,٧	٢٧٠	١ ٣٩٧	١ ١٤٠	١ ٣٢٨
				الخامسة - تنمية قطاع السلع الأساسية، والحد من الفقر
٢,٤	٨٨٨	٤٨٥	٤٧٠	٤١٦
				السادسة - اتجاهات وقضايا الاستثمار الأجنبي المباشر

٢,٥	٨٩٧	١٠٩٣	٢٠٩١	٢٤٥٤	السابعة - سياسات الاستثمار
٦,٨	٢٤٦١	٢٢٨٨	٧٨٥	١٧٠١	الثامنة - تيسير الاستثمار
٠,٩	٣٢٧	١٧٨٤	١٨١٦	٨٤٨	التاسعة - تنمية المشاريع
٤,٣	١٥٥٣	١١١٥	٧٥٣	٤٢٦	العاشر - العولمة واستراتيجيات التنمية
١٦,٤	٥٩٣٩	٥٨٦٦	٤٧٣٨	٥٠٢٥	الحادية عشرة - تعزيز قدرة البلدان النامية في مجال إدارة الديون
٤٤,١	١٦٠١٠	١٤٧٦٢	١٥٠٥٨	١٤٦٧٥	الثانية عشرة - النقل وتيسير التجارة
١,٠	٣٦٦	٤٣٩	٣٢١	٤١١	الثالثة عشرة - تسخير سياسات وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية
٢,٦	٩٣٥	١٩١٤	٢٤١٥	٢٥٣٠	الرابعة عشرة - أنشطة التدريب وبناء القدرات المقدمة من عدة شعب
٠,٥	١٧٤	٣٥٢	٣٥٦	٢٦٥	الخامسة عشرة - العلم والتكنولوجيا والابتكار
١,٦	٥٩٥	٩٤١	٨٩٢	٧١٠	السادسة عشرة - القدرات الإنتاجية في البلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والاقتصادات الضعيفة هيكلية والمعرضة للمخاطر والصغيرة
١,٧	٦٢١	٤٣٨	٦٧٨	٣١٣	السابعة عشرة - تعزيز الدعم المقدم لإدراج التجارة في صلب خطط التنمية الوطنية و/أو الورقات الاستراتيجية للحد من الفقر في أقل البلدان نمواً في سياق الإطار المتكامل المعزز
٦,٠	٢١٦٨	٢٨٦٢	٢٣٤٨	٢٢٣١	الثامنة عشرة - التوجيه التنفيذي والإدارة وخدمات الدعم
٤١,٩	١٥٢٠١	١٤١٨٥	١٣٢٧٧	١٦١٤٠	منها: أقل البلدان نمواً

٣٨- وبلغ مجموع النفقات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بما يشمل المشاريع القطرية والإقليمية، ٤,٧ ملايين دولار، بانخفاض طفيف عن عام ٢٠١١. وشهدت نفقات المشاريع القطرية زيادة طفيفة بينما انخفضت نفقات المشاريع الإقليمية بحوالي مليون دولار. وظل نصيب هذه المنطقة من مجموع الأعمال المنفذة للأونكتاد في مجال التعاون التقني على مستوايتها بنسبة ١٢,٩ مقارنة بعام ٢٠١١.

٣٩- وفي أوروبا، كانت هناك ستة مشاريع وطنية بلغ مجموع نفقاتها ٧٨٤ ٠٠٠ دولار قيد التنفيذ في عام ٢٠١٢. وشملت هذه المشاريع بصورة خاصة مشاريع متعلقة بالنظام الآلي للبيانات الجمركية في ألبانيا وجبل طارق وكوسوفو.

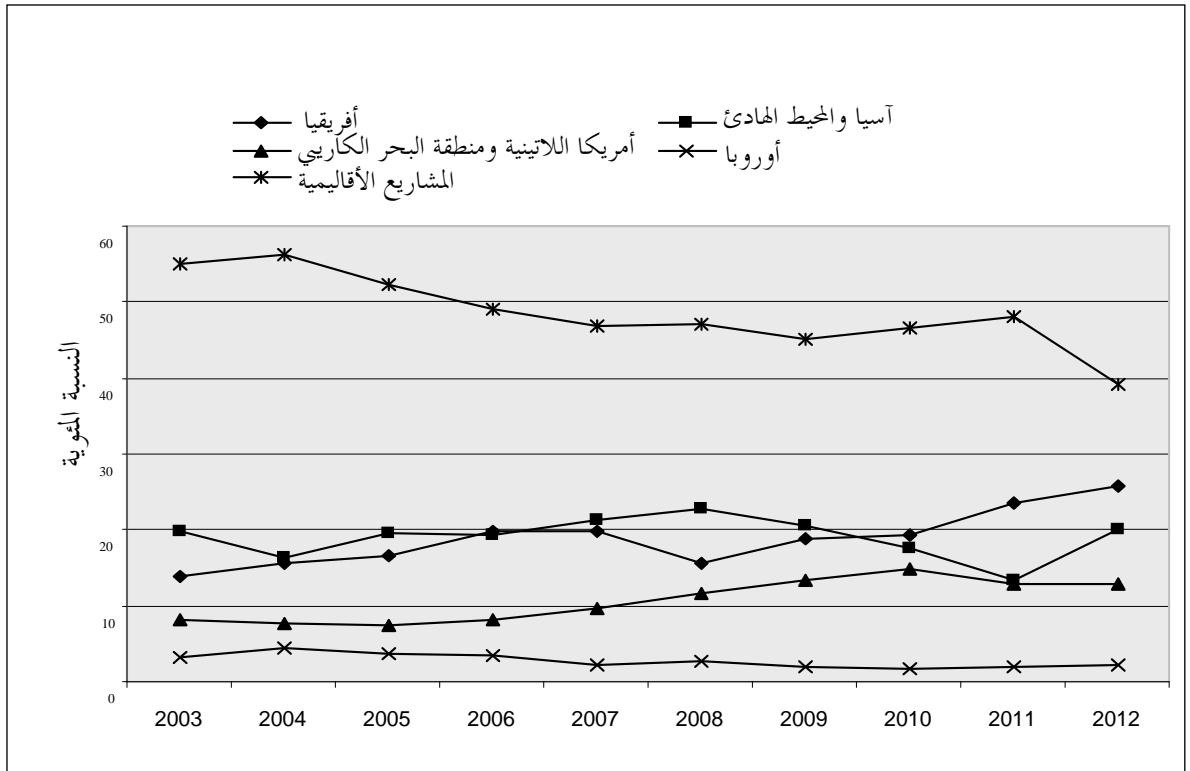


٤٠- وينبغي أن تُقرأ بيانات التوزيع الجغرافي (الجدول ٤ والرسم البياني ٣) مقترنة بالمعلومات الواردة في الفرع ثانياً - ألف، وخاصة التعليقات الواردة بشأن المشاريع الإقليمية والقطرية. ومن الجدير بالملاحظة أن نفقات المشاريع الإقليمية والقطرية فقط، التي تمثل نحو ٦١ في المائة من مجموع النفقات، هي ما أُخذ في الاعتبار لحساب الأنصبة الإقليمية. ولكن البلدان والأقاليم استفادت أيضاً من المشاريع الإقليمية. وعلاوة على ذلك، يجب عند تفسير الأنصبة الإقليمية مراعاة أن معظم المشاريع القطرية هي مشاريع مموّلة إما ذاتياً أو من موارد أتاحتها الجهات المانحة من برامجها للمعونة الثنائية أو من خلال الصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين.

الرسم البياني ٣

### نفقات التعاون التقني حسب المنطقة، ٢٠٠٣-٢٠١٢

(كنسبة مئوية من مجموع النفقات السنوية)



٤١- وفي إطار استراتيجيته المتعلقة بتقديم الخدمات في مجال التعاون التقني، يواصل الأونكتاد منح الأولوية لأقل البلدان نمواً. ففي عام ٢٠١٢، بلغت نفقات التعاون التقني لدعم أقل البلدان نمواً ١٥,٢ مليون دولار، أي بزيادة قدرها مليون دولار تقريباً عن العام السابق، بما يشكل ٤٢ في المائة من مجموع النفقات. وعلى مدى السنوات الثماني الماضية، بلغ متوسط النفقات لدعم أقل البلدان نمواً حوالي ١٤ مليون دولار سنوياً. وفي عام ٢٠١٢، بلغ مجموع المساهمات المقدمة للصندوق الاستثماري لأقل البلدان نمواً من الصين والنرويج

حوالي ١٠٠ ٠٠٠ دولار فقط. وشهدت المساهمات انخفاضاً مطرداً منذ عام ٢٠٠٩. وتلقى الصندوق منذ إنشائه في عام ٢٠٠٠، ما مجموعه ١٠ ملايين دولار من ٢٠ جهة مانحة مختلفة. وعلى نحو ما جرى التأكيد عليه في الفقرة ٩ من مقرر مجلس التجارة والتنمية ٥١٥ (د-٥٩) المؤرخ في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، فإن شركاء التنمية القادرين مدعوون إلى مواصلة المساهمة في الصندوق الاستثماري الخاص بأقل البلدان نمواً.

## ثالثاً - الهيكل والأداء

### ألف - متابعة تنفيذ القرارات الحكومية الدولية

٤٢ - لا تزال الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد في مجال التعاون التقني تتمحور حول تحليل السياسات وتقديم المشورة وبناء القدرات البشرية والمؤسسية. وتتواصل الجهود حتى الآن، وفقاً لما ورد في الفقرتين ١٧٨ و ٢١٧ من اتفاق أكرا والفقرة ١١ من مقرر مجلس التجارة والتنمية ٥١٥ (د-٥٩) الصادر في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، من أجل ضمان تحقيق قدر أكبر من الاتساق بين برامج التعاون التقني والعمل التحليلي وبناء توافقات الآراء.

٤٣ - وقدمت تقارير الأونكتاد السابقة بشأن التعاون التقني أمثلة على أوجه التآزر بين أركان عمل الأونكتاد الثلاثة وركزت على مجالات الاستثمار وسياسات المنافسة. وتمثل الأنشطة المنفذة في إطار برنامج تيسير التجارة كذلك خير مثال على الدور الذي يمكن أن يؤديه حدثٌ في جنيف لبناء توافق في الآراء أعقبه نشر للبحوث، في إنجاز مشروع من مشاريع المساعدة التقنية يعود بالفائدة على الدول النامية الأعضاء في الأونكتاد. وفي آذار/مارس ٢٠١١، أفضى عقد اجتماع الخبراء المخصص<sup>(٣)</sup> بشأن تدابير تيسير التجارة المنصوص عليها في اتفاقات التجارة الحرة الثنائية والإقليمية إلى إنجاز أحد المنشورات في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. ويقدم المنشور تحليلاً معمقاً ونظرة مستفيضة في الرسوم الجمركية وغيرها من تدابير تيسير التجارة الواردة في ١١٨ اتفاقاً تجارياً يجري العمل بها في أفريقيا وآسيا والقارة الأمريكية وأوروبا، والاتفاقات المبرمة بين المناطق الإقليمية<sup>(٤)</sup>. وهو يشمل الإجراءات السياسية الرامية إلى وضع نهج متماسك بشأن تيسير التجارة يقوم على تجنب تعدد التدابير وجهود التنسيق على الصعيد الوطني. ويشير التحليل أيضاً إلى أن الخبرات المكتسبة يمكن أن تسهم بالفعل في تعزيز الطموح المتمثل في عملية وضع القواعد على المستوى المتعدد

(٣) اجتماع الخبراء المخصص: تيسير التجارة في إطار الترتيبات التجارية الإقليمية (<http://unctad.org/en/>) (Pages/MeetingsArchive.aspx?meetingid=21005).

(٤) *UNCTAD (2011), Trade Facilitation in Regional Trade Agreements* (الأونكتاد (٢٠١١)، تيسير التجارة في اتفاقات التجارة الإقليمية)، نيويورك و جنيف، (<http://unctad.org/en/PublicationsLibrary/>) (dtltb2011d1\_en.pdf).

الأطراف، وفي إتاحة سبل للانتصاف من مخاطر التمييز الممكنة من خلال ضمان التعاون فيما بين البلدان بشأن تطبيق أفضل الممارسات واعتماد المعايير الدولية، كوسيلة لضمان المواءمة مع المراجع الموحدة. وقد طبقت طريقة التفكير هذه في مشروع من مشاريع حساب الأمم المتحدة للتنمية<sup>(٥)</sup> بدأ في ٢٠١١ ويجري تنفيذه حالياً في أوغندا، وبنغلاديش، وبوتان، وبوروندي، وجمهورية تنزانيا المتحدة، ورواندا، وكينيا، ونيبال، والهند. واعتمد المشروع، الذي سينتهي العمل فيه عام ٢٠١٣، استراتيجية تجمع بين تقييم الجهود الوطنية المبذولة حالياً لتيسير التجارة والصلات الممكنة على الصعيدين الإقليمي والمتعدد الأطراف. وحتى الآن، أحرز تنفيذ المشروع تقدماً كبيراً في بناء القدرات في البلدان المشاركة فاقت نتائجه ما كان متوقعاً في البداية.

٤٤ - واستمر طوال عام ٢٠١٢ ترشيد الأنشطة المنفذة ضمن كل مجموعة مواضيعية وتوحيد المشاريع في إطار صناديق استثمارية مواضيعية. وهدفت الجهود المبذولة إلى الحد من تجزؤ الأنشطة التنفيذية التي يضطلع بها الأونكتاد ومن عدد الصناديق الاستثمارية دون أن يؤثر ذلك على نطاق برامج التعاون التقني التي يتولاها الأونكتاد وعلى مضمونها وتنفيذها.

٤٥ - وفي عام ٢٠١٢، بلغ عدد الصناديق الاستثمارية التشغيلية ذات النفقات ١٨٧ صندوقاً. وقد بلغ هذا العدد ٢٦٢ صندوقاً في عام ٢٠٠٨ حين شرع في الإجراءات الخاصة بالحد من التجزؤ. وفي عام ٢٠١٢، تمكنت الأمانة من أن تغلق مالياً ٤٥ مشروعاً، بينها ٢٢ مشروعاً إقليمياً و٦ مشاريع إقليمية و١٧ مشروعاً قطرياً<sup>(٦)</sup>. ومع ذلك، شرع في تنفيذ ٢٩ مشروعاً جديداً في عام ٢٠١٢، منها ٢٣ مشروعاً قطرياً.

٤٦ - وتقتصر عملية التجميع على الصناديق الاستثمارية الإقليمية والإقليمية الممولة من المانحين الثنائيين. وبلغت الأرقام، يمثل ذلك ما مجموعه ٦٣ مشروعاً إقليمياً و١٧ مشروعاً إقليمياً بنفقات خلال عام ٢٠١٢. ولا تشمل عملية التجميع المشاريع الممولة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومن الحساب الإنمائي والمشاريع الممولة من الصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين وصناديق مبادرة وحدة العمل في الأمم المتحدة نظراً لأنها تخضع لقواعد إدارية ومالية مختلفة عن القواعد التي تُنظم مشاريع الصناديق الاستثمارية.

(٥) يحمل المشروع عنوان "تعزيز قدرات البلدان النامية في أفريقيا وآسيا لدعم مشاركتها الفعالة في التفاوض على ترتيبات تيسير التجارة الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف" (<http://www.un.org/esa/devaccount/projects/2010/10-11AU.html>).

(٦) يُغلق المشروع مالياً عند إتمام جميع أنشطة المشروع المرجحة وعدم بقاء أية التزامات (تعهدات) معلقة في حسابات المشروع.

٤٧- واستمرت لجنة استعراض المشاريع<sup>(٧)</sup> في الاضطلاع بدورها المركزي باعتبارها آلية داخلية لضمان الاتساق والتعاون بين الشعب بشأن القضايا المتعلقة بالتعاون التقني. وتجتمع اللجنة عند اللزوم لمناقشة القضايا المتصلة بإدارة التعاون التقني، بما في ذلك جمع الأموال وتوزيعها والموافقة على مقترحات المشاريع الجديدة. ويتواصل أعضاء لجنة استعراض المشاريع (أي جهات الوصل في الشعب) مع دائرة التعاون التقني بشكل يومي تقريباً بشأن جميع القضايا المتصلة بتحقيق الاتساق في تنفيذ أنشطة التعاون التقني.

٤٨- وتتولى الشعب المسؤولة عن كل مجموعة بانتظام، تحديث وثيقة المجموعات المواضيعية السبع عشرة التي تعمم كوثيقة عمل غير رسمية صادرة عن الفرقة العاملة، وذلك لإدراج الأنشطة الجارية والأنشطة المقترحة استجابةً للطلبات الواردة من المستفيدين. وتشمل الوثيقة مقترحات بإدماج مشاريع أقاليمية ومشاريع إقليمية في صناديق استثمارية متعددة المانحين ومتعددة السنوات. وتهدف هذه الخطوة إلى مواصلة تقليص عدد الصناديق الاستثمارية، وتجميع الأنشطة، وتبسيط وتهذيب هيكل التعاون التقني للأونكتاد. ويورد الجدول ١٢ في الوثيقة TD/B/WP/253/Add.2 معلومات بشأن المشاريع الجديدة والمغلقة في عام ٢٠١٢.

٤٩- وتلتزم الأمانة بمواصلة جهودها الرامية إلى الحد من التجزؤ، وهي تعوّل على الدعم المقدم من الحكومات المانحة في هذا الصدد. وتعتمد الأمانة بانتظام على الاتصال بالمانحين لطلب الإذن بالإغلاق أو السداد أو نقل المبالغ المتبقية إلى أنشطة أخرى. ولا تقوم الأمانة بهذه العمليات إلا بعد أن تحصل على موافقة رسمية من المانحين.

٥٠- وتواصل الأمانة تحديث تجميع القائمة الإرشادية بالطلبات الرسمية الواردة في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ للحصول على مساعدة الأونكتاد، التي يجري تعميمها كوثيقة عمل غير رسمية صادرة عن الفرقة العاملة. وتطول القائمة باستمرار، وهي أداة مفيدة في تحديد احتياجات المستفيدين وأولوياتهم بطريقة شفافة، وينبغي أن تسترشد بها الجهات المانحة فيما تتخذ من قرارات بشأن تخصيص مساهماتها وفقاً للتوصية الواردة في الفقرة ٨ من مقرر مجلس التجارة والتنمية ٥١٥ (د-٥٩) المؤرخ في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢.

٥١- وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، طلب مجلس التجارة والتنمية إلى الأمانة تعزيز التنظيم والإدارة في الأونكتاد. وأعدت الأمانة في إطار الاستجابة لهذا الطلب، وثيقة بعنوان "المبادئ التوجيهية لتطبيق الإدارة القائمة على النتائج فيما يتعلق بمشاريع التعاون التقني". وقد جرى

(٧) لجنة استعراض المشاريع هي آلية مشتركة بين الشعب لاتخاذ قرارات جماعية بشأن عمليات المساعدة التقنية وأنشطة جمع الأموال التي يضطلع بها الأونكتاد. وقد حدد الأمين العام للأونكتاد في عام ٢٠٠٨ اختصاصات هذه اللجنة. وتتمثل أهداف ونطاق أعمال هذه اللجنة في تبادل المعلومات والإبلاغ عنها، وتحليل برامج التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد، وتحسين الإجراءات وتبسيطها، ودعم جهود تعبئة الموارد، وضمان الاتساق العام، وتعزيز دور الأونكتاد على المستوى القطري.

تعميم الوثيقة على الدول الأعضاء في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وهي أداة متاحة لجميع مديري المشاريع المكلفين بتنفيذ مشاريع الأونكتاد للاسترشاد بها في تصميم وإنجاز الأنشطة التنفيذية. وتمثل المبادئ التوجيهية تجميعاً للمنهجيات والممارسات الفضلى الأكثر استخداماً داخل منظومة الأمم المتحدة. وتشير المرفقات الواردة في الوثيقة إلى أمثلة عديدة للسبل الممكنة لتطبيق هذه المبادئ التوجيهية على عمليات محددة.

٥٢- وستطلب التطبيق الكامل لهذه المبادئ التوجيهية عملية تعلم خصوصاً في أوساط مديري المشاريع الذين لم يألفوا هذه الأدوات بعد. وتحقيقاً لهذه الغاية، شُرع في عملية نشر وتدريب. وعُقدت جلسات إحاطة عبر الفيديو مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية دون أن تكلف الأونكتاد شيئاً، وذلك بغية تعلم طريقة تطبيق الإدارة القائمة على النتائج في مشاريع حساب الأمم المتحدة للتنمية (بما في ذلك المشاريع التي تولى الأونكتاد تصميمها وتنفيذها). والمنهجية المستخدمة في حساب التنمية هي منهجية متقدمة كثيراً ومناسبة وذات صلة بالتعاون التقني في الأونكتاد.

٥٣- وينبغي أن تكون الخطوة الثانية في عملية النشر والتوعية تنظيم دورة تدريبية مخصصة لمديري المشاريع يقدمها خبير في الإدارة القائمة على النتائج، على أن تكون مصممة خصيصاً بما يتلاءم مع خصوصيات مشاريع الأونكتاد فضلاً عن التنوع الكبير في الطرائق المعتمدة والمجالات المواضيعية التي يقدم فيها الأونكتاد المساعدة. وستطلب الأمر تحديد الموارد اللازمة لتنظيم هذا التدريب.

٥٤- وستستعين لجنة استعراض المشاريع بالمبادئ التوجيهية لدى مناقشة وثائق المشاريع الجديدة ضماناً للجودة والاستدامة والكفاءة والفعالية في الأنشطة التنفيذية التي يضطلع بها الأونكتاد.

٥٥- وثمة جانب آخر من جوانب تعزيز التنظيم والإدارة في الأونكتاد يتعلق بطلب مجلس التجارة والتنمية إعداد استراتيجية في الأونكتاد لجمع التبرعات. وقد عُمم مشروع هذه الاستراتيجية على الدول الأعضاء في يوم ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٣ (UNCTAD/OSG/Misc/2013/1). وبالنظر إلى الصلة الوثيقة بين مشروع استراتيجية جمع التبرعات وتنسيق المساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد، اقترحت الأمانة أن تنظر الدول الأعضاء في مشروع استراتيجية جمع التبرعات خلال انعقاد دورة أيلول/سبتمبر للفرقة العاملة. وتتطلع الأمانة إلى إجراء هذه المناقشة وما ستقدمه الدول الأعضاء من مساهمات لكي يتسنى وضع الصيغة النهائية لهذه الاستراتيجية.

٥٦- وتتيح بوابة مشاريع الأونكتاد ([www.unctad.info/en/TC/?mode=AllProjects](http://www.unctad.info/en/TC/?mode=AllProjects)) إمكانية الوصول إلكترونياً إلى معلومات شاملة عن جميع مشاريع المساعدة التقنية التي يضطلع بها الأونكتاد كما تتيح إمكانية اختيار المعلومات حسب المشروع والجهة المانحة والنطاق الجغرافي والمجموعة المواضيعية.

## باء- الإسهام في تحقيق الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة

٥٧- منذ إنشاء المجموعة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالتجارة والقدرات التجارية والإنتاجية<sup>(٨)</sup> في نيسان/أبريل ٢٠٠٧ وقيام الأمين العام للأمم المتحدة بإطلاقها رسمياً أثناء انعقاد الدورة الثانية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد الثاني عشر) في نيسان/أبريل ٢٠٠٨، حققت هذه المجموعة ثلاثة أهداف رئيسية وهي: (أ) تعزيز دور التجارة والقدرات الإنتاجية في مجال المساعدة التقنية المتكاملة المقدمة من الأمم المتحدة؛ (ب) ضمان التنسيق فيما بين الوكالات في إطار نهج "توحيد الأداء"؛ (ج) وتكثيف الصلات بين الوكالات غير المقيمة والمكاتب القطرية التابعة للأمم المتحدة.

٥٨- وقد ورد ذكر المجموعة المشتركة بين الوكالات في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات لعام ٢٠١٢ كمثال لأفضل الممارسات. ويشير التقرير إلى أن المجموعة المشتركة بين الوكالات تقدم فرصاً جديدة للتعاون في مجال التنمية الاقتصادية فضلاً عن اكتساب "المزيد من القدرة على الاستفادة من نطاق الخبرات والموارد الإنمائية في منظومة الأمم المتحدة". وأعيد التأكيد على هذه الرسالة خلال المناقشة التي أجرتها الجمعية العامة بشأن الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢.

٥٩- وفي حزيران/يونيه ٢٠١٢، استضافت حكومة ألبانيا المؤتمر الحكومي الدولي الخامس الرفيع المستوى بشأن توحيد الأداء لمناقشة الإنجازات والتحديات والدروس المستخلصة حتى الآن. وخلال انعقاد المؤتمر شددت الدول الأعضاء على أن فوائد تطبيق مبادرة "توحيد الأداء" فاقت أوجه القصور بكثير وأنه لا عودة إلى العمل مع الأمم المتحدة بالأسلوب الذي كان متبعاً في السابق. وأكدت الدول الأعضاء أن امتلاك الحكومات لزام الأمور فيما يتعلق بالمساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة، فضلاً عن الاتساق مع الأولويات الوطنية، قد تحسن كثيراً منذ عام ٢٠٠٧. وخلال المؤتمر، أثار الأونكتاد قضايا تتعلق بالوكالات غير المقيمة وشدد على أن مبادرة "توحيد الأداء" يسرت إلى حد كبير من فرص الاستفادة للحكومات ومنسقي الأمم المتحدة المقيمين من خبرات الوكالات غير المقيمة، وخصوصاً فيما يتعلق بجوانب السياسات العامة. وشدد الأونكتاد أيضاً على أن مبادرة "توحيد الأداء" لم تسفر عن

(٨) تمثل هذه المجموعة منذ عام ٢٠٠٧، الآلية المشتركة بين الوكالات والتي تضم وكالات مقيمة وأخرى غير مقيمة من وكالات منظومة الأمم المتحدة وتضطلع بولايات وتتمتع بخبرة فنية في مجال التجارة الدولية والقطاعات الإنتاجية. وينسق الأونكتاد أعمال هذه المجموعة التي تضم حالياً اليونيدو، والفاو، ومنظمة العمل الدولية، ومركز التجارة الدولية، ومنظمة التجارة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ولجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، واللجان الإقليمية الخمس، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. انظر الموقع: [http://www.unctad.org/en/Pages/TC/TC\\_United-Nations-Inter-Agency-Cluster.aspx](http://www.unctad.org/en/Pages/TC/TC_United-Nations-Inter-Agency-Cluster.aspx)

تحسين درجة الاتساق فحسب بل أسفرت أيضاً عن تحسن كبير في جودة العمليات المشتركة إذ استفادت من مجموعة كبيرة من الخبرات المتاحة داخل منظومة الأمم المتحدة.

٦٠- وفي ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار المشهود (A/Res/67/226) بشأن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، وهو قرار يقيّم مدى فعالية وكفاءة واتساق وتأثير الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة لتحقيق التنمية، ويحدد توجهات السياسة العامة على نطاق المنظومة في مجال التعاون الإنمائي والطرائق المتبعة في منظومة الأمم المتحدة على الصعيد القطري في الفترة من ٢٠١٣-٢٠١٦. ويدعو القرار إلى تعزيز الاتساق والفعالية داخل المنظومة على الصعيد القطري، ويقر للمرة الأولى نموذج "توحيد الأداء". وينبغي للمنظومة الإنمائية للأمم المتحدة أن تواصل تعزيز عمليات البرمجة المشتركة وتحسين إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية باعتباره إطاراً استراتيجياً. وعلى المستوى العالمي، ينبغي للمنظومة الإنمائية للأمم المتحدة أن تستثمر في ترشيد العمليات داخل الوكالات.

#### ١- زيادة مشاركة الأونكتاد والمجموعة المشتركة بين الوكالات على الصعيد القطري

##### (أ) المشاركة في مشروع البلدان التجريبية لمبادرة وحدة العمل في الأمم المتحدة

٦١- فضلاً عن مشروع البلدان التجريبية لمبادرة وحدة العمل في الأمم المتحدة المشار إليه في الفصل الأول، كانت المجموعة المشتركة التابعة للأمم المتحدة والمعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية تضطلع وقت إعداد هذا التقرير، بتنفيذ و/أو تصميم برامج مشتركة<sup>(٩)</sup> على النحو التالي:

(أ) في الرأس الأخضر، انتهت المجموعة المشتركة من تصميم برنامج مشترك جديد سيجري تنفيذه ضمن إطار عمل الأمم المتحدة الجديد للمساعدة الإنمائية في دورة ٢٠١٢-٢٠١٦. ويتعلق البرنامج المشترك بتحقيق النمو الشامل والحد من الفقر. وهو يشمل مشاركة الأونكتاد، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونيسكو، ومركز التجارة الدولية، والفاو، ومنظمة العمل الدولية. وقد جرى الحرص على التنسيق مع الإطار المتكامل المعزز لدى صياغة البرنامج المشترك؛

(ب) وفي باكستان، شاركت المجموعة المشتركة في صياغة إطار عمل الأمم المتحدة الجديد للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧ مع التركيز على النمو الاقتصادي. ويشمل إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية مشاركة الأونكتاد، والفاو، ومنظمة

(٩) سيعمم أثناء اجتماع الفرقة العاملة جدولاً يتضمن معلومات مُحدّثة عن العمليات القطرية التي تنفذها المجموعة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية.

العمل الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، واليونيدو، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع؛

(ج) وفي أوروغواي، تشارك المجموعة المشتركة في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠١١-٢٠١٥، في سياق الناتج المعنون: "التنمية المستدامة عن طريق الاندماج في النظام التجاري الدولي، وتنويع الإنتاج، وزيادة الاستثمار". ويشمل تدخل المجموعة المشتركة كلاً من الأونكتاد، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونيدو، ومركز التجارة الدولية، والفاو، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

### (ب) المشاركة في دعم البلدان التي اعتمدت نهج "توحيد الأداء" على المستوى الوطني وآليات التنسيق الإقليمية

٦٢- بالإضافة إلى مشروع البلدان التجريبية لمبادرة وحدة العمل في الأمم المتحدة، يتزايد عدد البلدان التي تعتمد نهج "توحيد الأداء" في صياغة أطر عمل الأمم المتحدة الجديدة للمساعدة الإنمائية، استناداً إلى "طريقة إعداد إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية: المبادئ التوجيهية للأفرقة القطرية للأمم المتحدة، ٢٠١٠ (مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية). ويلتمس كثير من منسقي الأمم المتحدة المقيمين المساعدة من المجموعة المشتركة لمعالجة الأولويات الحكومية بشأن القضايا المتصلة بالتجارة والقدرات الإنتاجية على الصعيد القطري.

٦٣- وفي عام ٢٠١٢، شاركت المجموعة المشتركة في تصميم وتنفيذ برامج مشتركة متفاوتة من حيث النطاق والتنظيم على المستويين الوطني والإقليمي.

(أ) عمليات المجموعة المشتركة بين الوكالات على المستويات الوطنية:

١٤ أفريقيا: جزر القمر، وسان تومي وبرينسيبي، وليسوتو؛

٢٤ الدول العربية: العراق، ومصر، ودولة فلسطين،

٣٤ آسيا والمحيط الهادئ: أفغانستان، وبوتان، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وميانمار، ونيبال؛

٤٤ أوروبا ورابطة الدول المستقلة: أذربيجان، وأوزبكستان، وأوكرانيا، وبيلاروس، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، وصربيا، وكازاخستان؛

٥٤ أمريكا اللاتينية والكاريبية: إكوادور وبنما.

(ب) عمليات المجموعة المشتركة على المستويات الإقليمية:

١٤ أفريقيا. تشارك المجموعة المشتركة بين الوكالات في المبادرة الإقليمية المتعلقة بالصناعة والتجارة والوصول إلى الأسواق التي تتولى تنسيقها اليونيدو.



وتهدف العمليات الإقليمية إلى تشجيع النمو المستدام وتوليد الثروات وتحقيق التكامل على الصعيد العالمي من خلال ثلاث مجالات ذات أولوية، وهي تطوير السياسة الصناعية والتوجيه المؤسسي، وتحسين القدرات الإنتاجية والتجارية، وتدعيم التجارة بين البلدان الأفريقية. ويشمل تدخل المجموعة المشتركة الأونكتاد، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واليونيدو، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة التجارة العالمية؛

٢٤ **الدول العربية.** في عام ٢٠١٢، اشتركت خمس وكالات من المجموعة المشتركة - الأونكتاد، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونيدو، ومنظمة العمل الدولية، ومركز التجارة الدولية - في تصميم مشروع إقليمي لأعضاء جامعة الدول العربية. ويعرف المشروع بـ "مبادرة المعونة لصالح التجارة للدول العربية"، وهو يرمي إلى توفير منهاج لإجراء إصلاحات تجارية محددة الهدف وتعزيز التوظيف والقدرة على المنافسة، والترويج التجاري والتكامل الإقليمي في مجال التجارة. ويستند إلى الأنشطة الجارية التي تضطلع بها الوكالات الخمس في المنطقة وعلى المستوى القطري. ومن المتوقع أن تنطلق في عام ٢٠١٣، عمليات المشروع الذي حظي رسمياً بتأييد مؤتمر القمة العربية لتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد أطلقت المشروع الذي تبلغ قيمته ١١ مليون دولار المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة، وساهمت فيه إلى جانب ٢٠ من المانحين الثنائيين الآخرين، خلال فترة عامين؛

٣٤ **أوروبا ورابطة الدول المستقلة.** تشارك المجموعة المشتركة بين الوكالات في المبادرات المشتركة لبرنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات وسط آسيا. وفي عام ٢٠١٢، قدم الأونكتاد واللجنة الاقتصادية لأوروبا ورقة مفاهيم لمشروع المعونة لصالح التجارة تتعلق بتبادل البيانات الجمركية وتنسيقها.

## الإطار ١

### دور الأونكتاد في الإطار المتكامل المعزز

يعترف اتفاق أكرابا بالإطار المتكامل المعزز كآلية رئيسية لتقديم المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة إلى أقل البلدان نمواً ويدعو الاتفاق الأونكتاد إلى تكثيف مساهمته في هذا الإطار وتعزيزها. وفي هذا الصدد، يواصل الأونكتاد، بموارد محدودة للغاية، الإسهام بنشاط في الإطار المتكامل المعزز. وبالإضافة إلى ذلك، يقوم الأونكتاد بمساعدة أقل البلدان نمواً في مجال بناء

القدرات لامتلاك زمام الأمور بشأن الإطار المتكامل المعزز عن طريق أنشطة الدعم التي يقوم بها الأونكتاد قبل الدراسات التشخيصية للتكامل التجاري وبعدها، وعن طريق تقديم الخدمات الاستشارية بشأن السياسات والاستراتيجيات التجارية.

وفي عام ٢٠١٢ أجرى الأونكتاد تحديث الدراسة التشخيصية للتكامل التجاري في غامبيا، وطلبت منه حكومتا السنغال وموزامبيق تنفيذ الدراسات الخاصة بكل منهما. ووفر الصندوق الاستثماري للإطار المتكامل المعزز التمويل لدراسات التحديث هذه.

ونظم الأونكتاد، خلال اجتماعه الوزاري الثالث عشر (الأونكتاد الثالث عشر، الدوحة)، فطور عمل لوزراء أقل البلدان نمواً حول الإطار المتكامل المعزز. وناقشت اجتماعات مختلفة خلال الأونكتاد الثالث عشر أفضل السبل لدمج التجارة في استراتيجيات التنمية الوطنية وطرائق تسريع إنجاز النتائج في المشهد الاقتصادي العالمي الجديد. وبالإضافة إلى وزراء أقل البلدان نمواً، كان بين المشاركين في فطور العمل الأمانة التنفيذية للإطار المتكامل المعزز، والمدير التنفيذي لمنظمة التجارة العالمية، والأمين العام للأونكتاد.

ونُفذ أيضاً عدد من الأنشطة الأخرى، وهي:

**تشاد.** نظم الأونكتاد حلقة عمل وطنية لتوعية المسؤولين الرفيعي المستوى بأهمية إدماج التجارة في استراتيجية الحد من الفقر، وتوفير الأدوات اللازمة لتعزيز الملكية الوطنية للإطار.

**جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى.** قدم الأونكتاد المساعدة التقنية في صياغة المستوى الثاني من مشروع الإطار المتكامل المعزز، وتعزيز عملية الإطار. ويهدف المستوى الثاني إلى تقديم المساعدة في تنفيذ المشاريع ذات الأولوية المحددة في مصفوفة الإجراءات المبينة في الدراسة التشخيصية للتكامل التجاري.

**جزر القمر.** نظم الأونكتاد حلقة عمل في جزر القمر لصياغة استراتيجية لتنمية التجارة وأعد ورقات المعلومات الأساسية اللازمة لحلقة العمل الخاصة بإقرارها والتي حضرها مسؤولون حكوميون وجهات معنية بالإطار المتكامل المعزز.

**كمبوديا.** ينفذ الأونكتاد مشروعاً يتعلق بقواعد المنشأ، بتمويل من الصندوق الاستثماري المتعدد المانحين الذي أنشئ على المستوى القطري في إطار نهج شامل للقطاع التجاري. وقد عُقد عدد من حلقات العمل ونُفذت بعثات استشارية بشأن استخدام الأفضليات التجارية وقواعد المنشأ.

## ٢- تنظيم ومشاركة المجموعة المشتركة بين الوكالات على مستوى منظومة الأمم المتحدة وأحداث أخرى

٦٤- نُظمت دورة استثنائية للمجموعة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالتجارة والقدرة الإنتاجية في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٢. بمناسبة انعقاد الأونكتاد الثالث عشر. وترأس الدورة الاستثنائية نائب الأمين العام للأمم المتحدة ونائب الأمين العام للأونكتاد، وحضرها مسؤولون رفيعو المستوى من ١١ وكالة من الوكالات الأعضاء في المجموعة المشتركة. وكانت الدورة فرصة لتقييم العمل المنجز منذ عام ٢٠٠٨ وتقديم منظور الوكالات حول موضوع الأونكتاد الثالث عشر.

٦٥- ونظم الأونكتاد في إطار مشروع ممول من حساب التنمية بالتعاون مع الوكالات الأعضاء في المجموعة المشتركة بين الوكالات، حلقة عمل إقليمية في نيبال في الفترة من ٢٤ إلى ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٢. وتمثل الهدف من حلقة العمل في تعزيز القدرات في مجال صوغ خطط المساعدة المتصلة بالتجارة وتحسين إدراج التجارة في أطر عمل الأمم المتحدة الجديدة للمساعدة الإنمائية. وكانت حلقة العمل موجهة إلى المسؤولين الحكوميين المكلفين بوضع استراتيجيات التنمية. وجميع البلدان المختارة للمشاركة (أفغانستان، وبوتان، وتيمور - ليشتي، وساموا، وطاجيكستان، وفيجي، ونيبال) في حلقة العمل الإقليمية هي بصدد المشروع في دورة جديدة من دورات إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في عام ٢٠١٣. وضم أعضاء المجموعة المشتركة بين الوكالات التي شاركت في حلقة العمل لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، والأونكتاد. وعقدت دورة وطنية استثنائية كُرس فقط لنيبال في نهاية حلقة العمل الإقليمية شارك فيها ١٥ ممثلاً لحكومة نيبال.

٦٦- وفي إطار مشروع حساب التنمية نفسه، نظم الأونكتاد، بالاشتراك مع معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث دورة على الإنترنت بشأن البعد التجاري لأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وشارك نحو ١٣٠ من ممثلي الحكومات، والمنظمات غير الحكومية، والجامعات، والمؤسسات ذات الصلة في الدورة التي نظمت في شهرين تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.

٦٧- ونظمت المجموعة المشتركة بين الوكالات نشاطاً في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ بعنوان "الحد من الفقر من خلال التجارة في ليسوتو: مثال على التنسيق المشترك بين الوكالات". وشارك وزير التجارة والصناعة في ليسوتو ونائب الأمين العام للأونكتاد في الجلسة واستعرضا دور وأنشطة المجموعة المشتركة بين الوكالات في ليسوتو، التي تقدم نموذجاً ممتازاً على التنسيق الناجح والمثمر بين الوكالات في مجال التجارة.

## رابعاً - الاستنتاجات وسبل التقدم إلى الأمام

٦٨- تواصلت إجراءات المتابعة المتخذة استجابةً لاتفاق أكرا وولاية الدوحة ومقررات مجلس التجارة والتنمية بشأن هيكل وأداء التعاون التقني الذي يضطلع به الأونكتاد. كما تواصلت الجهود الحثيثة للحد من التجزؤ وتجميع الأنشطة في مجموعات مواضيعية، بغية زيادة الاتساق والشفافية ولتعزيز الإدارة الداخلية. ويتمثل الهدف العام في زيادة أثر أنشطة المشاريع واستدامتها. واستمر الإنفاق بوتيرة ثابتة مما يبين الدور الرئيسي لهذا الركن من أنشطة الأونكتاد. وتواصلت الزيادة في عدد الطلبات الواردة من المستفيدين في جميع المجالات المتعلقة بولاية الأونكتاد، فيما تراجمت المساهمات الطوعية للشركاء من البلدان المتقدمة وظلت غير قابلة للتنبؤ. وكان توزيع المساهمات بين مجموعات مواضيعية مختلفة متفاوتاً. ولذلك تعذر التخطيط الطويل أو المتوسط الأجل للتعاون التقني.

٦٩- وتتواصل الجهود الرامية إلى إرساء نهج الإدارة القائمة على النتائج. وتُبنى جميع المشاريع الجديدة وفقاً لنهج الإطار المنطقي لكي يتسنى تقييم مدى أهمية وجوده وكفاءة وفعالية وتأثير المشروع. وتعتزم الأمانة تعزيز جهودها في هذا الاتجاه خلال العام القادم.

٧٠- وتعتزم الأمانة أيضاً تحسين قدرة الأونكتاد على اجتذاب الموارد من الجهات المانحة. وترد في التوصيات خارطة طريق في الوثيقة المعنونة "استراتيجية الأونكتاد لجمع التبرعات لأنشطة التعاون التقني" (UNCTAD/OSG/MISC/2013/1) التي ستجري مناقشتها في الدورة الخامسة والستين للفرقة العاملة. وتتطلع الأمانة إلى الحصول على التوجيه والدعم من الدول الأعضاء في هذا الصدد. وعلى الرغم من تأثير الأزمة الاقتصادية على الدعم المالي لبرامج الأمم المتحدة، ظل الأونكتاد قادراً على الحصول على دعم الجهات المانحة وهو يفخر بشكل خاص بزيادة الدعم المقدم من المستفيدين للأنشطة الممولة ذاتياً في بلدانهم، وهو ما يمثل اعترافاً ملموساً بأهمية برامج الأونكتاد.

٧١- وعلى صعيد منظومة الأمم المتحدة، عملت المجموعة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية، التي ظل الأونكتاد يتولى قيادتها، على تعزيز دورها أكثر واحتفظت بمكانتها كواحدة من أكثر الآليات المشتركة بين الوكالات دينامية داخل منظومة الأمم المتحدة. وتمكنت المجموعة، التي تتألف من ١٥ عضواً، من المشاركة بجمّة في المراحل التحضيرية لعدد من أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية على الصعيد القطري ومن صياغة وتنفيذ برامج وأنشطة مشتركة داخل إطار مبادرة "توحيد الأداء". وورد ذكر المجموعة المشتركة بين الوكالات كمثال على أفضل الممارسات في تقرير الأمين العام عن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات لعام ٢٠١٢. وما فتئ عدد البلدان التي تعتمد نهج "توحيد الأداء" يتزايد. ومنذ عام ٢٠٠٨، تُظهر النتائج الإيجابية التي حققتها المجموعة المشتركة بين الوكالات أن تحقيق "توحيد الأداء" أمر ممكن على الرغم من التعقيد الذي يتسم به مجال العمل المواضيعي هذا.